

القنيطرة : 27 و 28 شعبان 1423

3 و 4 نونبر 2002

بيان

صادر عن المجلس الوطني للجمعية المغربية لأساتذة

التربية الإسلامية

عقد المجلس الوطني للجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية لقاءه السنوي العادي يومي الأحد والاثنين 27 و 28 شعبان 1423 الموافق 3 و 4

نونبر 2002 بالقنيطرة.

وبهذه المناسبة يبارك المجلس للشعب المغربي الأبي والمسلم ولكل المسلمين شهر رمضان الذي أهلت علينا أنواره ورحماته ويسأل الله تعالى أن يغمر فيه الأمة باللطف والرحة والهدى والتأييد . كما يخبر الرأي العام المغربي بالتجدد الدائم للجمعية بكل هيئاتها للمشاركة في بناء نظام تربوي إسلامي أصيل وفعال في بلادنا ويعلن عن نجاح المجلس في تدارس وبلور رؤى ومقابلات متخصصة عدد من القضايا والإشكاليات المرتبطة بالمادة وبالجمعية وبالمستجدات في المجال التربوي والعلمي : فقد تدارس المجلس التقارير الأدبية والمالية لها كل الجمعية (المكتب الوطني - مكاتب الفروع واللجان الوظيفية) وصادق على الخطة الوطنية للأنشطة التربوية والإشعاعية وعلى البرنامج السنوي لنشاط المكتب الوطني ، كما تدارس المجلس : الوضعية الحالية للنظام التربوي والتعليمي بالمغرب عامة، ووضعية التعليم العتيق والأصيل والتوصيات الإسلامية على وجه الخصوص في ظل الإصلاح الجاري وأجرأة الميثاق، المتمثلة في إصدار مجموعة من النصوص القانونية والمراسيم التطبيقية . والمجلس إذ يؤكّد على مواقف الجمعية السابقة من الميثاق الوطني والمسار الذي اتبع في أجرائه، وموافقها من الكتاب الأبيض في توجهاته وخياراته العامة والتي عبرت عنها في بيانات سابقة يعود لعلم الرأي العام الوطني بما يلي :

1- يستذكر المجلس ما قامته به الوزارة من ترسيم المذكرة الوزارية في شأن تنظيم الامتحانات والتي كانت تفسر على أنها مؤقتة لمرحلة انتقالية في شكل قرار لوزير التربية الوطنية رقم 01 / 2069 صادر في 7 رمضان 1422 / 23 نونبر 2001 . وينبه المجلس إلى أن غياب التربية الإسلامية في الامتحان الوطني الموحد في كافة الشعب يؤشر على استمرار فحص التهميش للتربية الإسلامية وقيمها في منظومتنا التربوية، وعلى التعامل غير المدروس مع متطلبات المادة مما ترتب عنه مشاكل عديدة، كمشكلتي الخصاص والتخصص، وعدم إعتماد "كراسة التلميذ" في المستوى الأول من التعليم الابتدائي... وبالتالي يدعو الرأي العام والمهتمين وأساتذة المادة وأعضاء الجمعية وهيئاتها إلى بذل مجهود أكبر لاعادة الاعتبار لهذه المادة .

2- يطالب المجلس بإعادة فحص مراكز التكوين في وجه خريجي الدراسات الإسلامية والتخصصات المماثلة حل مشكل الخصاص المتضاد لأطار التربية الإسلامية والتعليم الأصيل بدل اعتماد الحلول الترقعية اللاحترافية واللامسؤولة .

3- يدعو المجلس إلى تفعيل المادة 88 من الميثاق الوطني الداعية إلى هيكلة التعليم الأصيل وتنظيم روافده واعداد أطروه وإعادة النظر في معايير الالتحاق به كما يدعو المجلس إلى إلغاء العمل بالذكرة الوزارية رقم 39 الصادرة بتاريخ 10 يونيو 1999 التي تجعل الشعبة الأصلية ملذاً للתלמיד غير المجهين أو المكررين في السنة الأولى ثانوي .

4- ينبه المجلس إلى أن واقع التهميش الذي تعاني منه التربية الإسلامية والتعليم العتيق والأصيل لا يتناسب مع دورهما المركزي في تحقيق المركبات الأساسية لظامنا التربوي والتعليمي ، وإن الجهد المبذول في سبيل رفع هذا التهميش على مستوى الإدارة التربوية قليلة جدا .

5- يدعو المجلس إلى التعامل مع التربية الإسلامية باعتبارها مادة تربوية ينبغي أن تدمج في كل الأغذية المختلفة للتربية الوطنية، وإن تعتبر قيمها موجهة للفحص التربوي التي تستهدفها المواد التربوية الأخرى حفاظاً على الانسجام القيمي لظامنا التربوي وهويتها الحضارية .

6- يستذكر المجلس سياسة التمكين للمد الفرنكوفوني في نظامنا التربوي من خلال تعميم جملة من برامج ومقررات مستنسخة من مناهج غربية بكل حولتها الثقافية والحضارية، ومعيقاًها اللغوية والدينية .

7- يعلن المجلس الوطني عن تحفظه المستمر على كل الإجراءات القانونية (مراسيم وقوانين) التي تضرب مبدأ مجانية التعليم .

8- يعبر أن النهج المتبعة في فك الارتباط المتدرب بين مؤسسات الدولة وقطاع التربية والتقويم والانسلاخ المتسامي من كل المسؤوليات المباشرة في هذا القطاع من شأنه أن يرهن التربية والتعليم للمحيط التجاري ، وإن يفتح هذا القطاع الحساس على كل احتمالات التدخل المتناقضة والمتدافعة وإن يحرم أبناء المجتمع المغربي من حقهم في تعليم واحد وموحد ، ومن حقهم في تكافىء الفرص في مجال التعليم .

9- إن المجلس الوطني إذ يتابع باهتمام السير الجاري للإصلاح ليتبهـ - نظراً لسمات الارتباط والارتجالية والتقطيع التي تطبعهـ - إلى ضرورة المتابعة القريبة لكل التغيرات والإجراءات المتخذة والقوانين الصادرة ودراستها لمعرفة أثرها على المنظومة التربوية .

10- يستذكر المجلس الوطني سلسلة المذابح والجرائم ضد الإنسانية التي تستهدف الشعب الفلسطيني المقاوم والشعب العراقي المقاوم، كما يدين الموقف الانحيازي للمؤسسات الدولية والصمت الرهيب المريب للدول العربية والإسلامية .